المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
المستشار خالد السطي -
المستشارة لبنى علوي

الرباط في: 14/04/2026

سؤال كتابي رقم: 9111

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: وضعية الأساتذة المعفين من مهام التدريس والمكلفين بمهام إدارية دون تسوية وضعيتهم القانونية والإدارية

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير المحترم،

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي بخصوص وضعية فئة من أساتذة التعليم العمومي الذين تم إعفاؤهم من مهام التدريس لأسباب صحية، بناءً على تقارير طبية رسمية، وتم تكليفهم، تبعاً لذلك، بمهام إدارية داخل المؤسسات التعليمية أو على مستوى المديريات الإقليمية.

غير أن هذه الفئة تزاول مهام إدارية بشكل مستمر ودائم، دون الاستفادة من أي تعويضات مالية مقابل هذه المهام، ودون تسوية وضعيتهم الإدارية أو تغيير إطارهم بما يتلاءم مع طبيعة المهام التي يباشرونها، الأمر الذي يطرح عدة إشكالات ترتبط بمبدأ العدالة الوظيفية واحترام القوانين والمساطر الجاري بها العمل.

كما يُلاحظ أن بعض هؤلاء الأساتذة يُسند إليهم القيام بمهام تدخل ضمن اختصاصات أطر إدارية (كالكتابة، الحراسة العامة، وتدبير المصالح الإدارية...)، في حين يظلون مصنفين ضمن هيئة التدريس، مما يحرمهم من الحقوق المهنية والمادية المرتبطة فعلياً بالمهام التي يؤدونها.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن :

- الإطار القانوني المنظم لتكليف الأساتذة المعفين من مهام التدريس بمهام إدارية؟
- أسباب عدم تمتيع هذه الفئة بالتعويضات المستحقة عن المهام الإدارية التي يزاولونها فعلياً؟

وهل تعتزم الوزارة تسوية وضعيتهم الإدارية، سواء عبر تغيير الإطار أو إحداث إطار خاص يراعي

وضعهم الصحي والمهني؟

- - الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لضمان عدم استغلال هذه الفئة، وتفادي إسناد مهام لا تنسجم مع وضعهم القانوني والصحي؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد